



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/705
S/20940
2 November 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND RUSSIAN

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

UN LIBRARY

مجلس الأمن
السنة الرابعة والأربعون

NOV 7 1989

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

البنود ١٢ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٢ و ٧٣ و ٨٢ و ١٤٦ من
جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر

الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز

أمن الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية ضد استعمال الأسلحة النووية

أو التهديد باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات

ضد استعمال الأسلحة النووية أو

التهديد باستعمالها

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية

(البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية

الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات

التي اعتمدها الجمعية العامة في

دورتها الاستثنائية العاشرة

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز

الامن الدولي

النهج الشامل لتعزيز السلم والامن

الدوليين وفقا لميثاق الامم المتحدة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق

الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
وموجهة إلى الامين العام من الممثلين الدائمين
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفنلندا
لدى الامم المتحدة

يشرفنا أن نبعث اليكم بنص الإعلان الفنلندي - السوفياتي الموقع في هلسنكي
بتاريخ ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر المرفق) .

ونرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
في إطار البنود ١٢ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٢ و ٧٣ و ٨٢ و ١٤٦ من
جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الكسندر م . بيلونوغوف
الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى
الامم المتحدة

(توقيع) كلاوس تورنود
الممثل الدائم لفنلندا
لدى الامم المتحدة

المرفق

إعلان مشترك بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفنلندا

تجسيد التفكير الجديد

إن فنلندا ، وهي بلد محايد من بلدان الشمال الاوروبي غير حائز للأسلحة النووية ومشارك فعال في الأمم المتحدة وفي عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والاتحاد السوفياتي ، وهو دولة نووية تمتد عبر أوروبا وآسيا وعضو دائم في مجلس الامن للأمم المتحدة وعضو في منظمة معاهدة وارسو ،

انطلاقاً من افتراضهما انه قد بدأت تتحقق الآن الشروط الاولية اللازمة للقيام بتحول حاسم نحو الافضل في أوروبا وفي العلاقات الدولية وللعمل الدؤوب لخلق عالم أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية ، عالم خال من الاسلحة النووية وخال من استعمال القوة ،

وسعيًا منهنما ، بما يتفق مع ما لديهما من امكانات وما يترتب عليها من ادوار مسؤوليات ، للمساهمة من خلال تدابير ملموسة في بناء هذا العالم بروح من التفكير الجديد ، وعن طريق تطوير أفكار جديدة وتنفيذها ،

وتأكيدًا منهنما على تصميمهما على التقيد بميثاق الأمم المتحدة وبالوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، روحاً ونصاً ، فضلاً عن قرارات المتابعة الخاصة بالمؤتمر ،

واستناداً منهنما إلى خبرة عقود طويلة من حسن الجوار والتفاعل بينهما ، مما اكتسبها خلال فترة نفاذ معاهدة عام ١٩٤٨ للصدقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ،

ومراعاة منهنما لوضع كل من البلدين وللطابع الخاص لسياساتهما الخارجية ، ولنظمتها الاجتماعية السياسية والقيمية ، فضلاً عن الاختلافات في طبيعتهما الوطنية ، واقتناعاً منهنما بأن هذه الاختلافات لن تشكل عقبة في طريق الأنشطة الدولية البناءة ،

ورغبة منهما في بناء مستقبل أفضل ،

يعلنان عن تصميمهما على تعزيز المبادئ والأولويات التالية ، في أوروبا والعلاقات الدولية : في

العلاقات السياسية

المشاركة الفعالة في إقامة عالم لا تستخدم فيه القوة ولا التخويف ولا عدم المساواة ولا الاضطهاد ولا التمييز ولا التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .
وتسوى جميع المنازعات بما فيها الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية وحدها ومن خلال الطرق السياسية . ولا يجوز لبلد ما ان يحقق أمنه الخاص على حساب أمن الآخرين .
لا يمكن تبرير استخدام القوة مهما كان نوعه ، سواء كان ذلك بتحالف عسكري ضد تحالف آخر أو في إطار أي من هذه التحالفات أو ضد البلدان المحايدة أينما كانت . فالامن المشترك إنما يقتضي التخلص من المواجهة العسكرية .

الاحترام المطلق لمبدأ حرية الخيار الاجتماعي والسياسي ، وتحرير العلاقات بين الدول من الأيديولوجيات وإضفاء الطابع الانساني عليها ، والتقيد بالقانون الدولي في أنشطة السياسة الخارجية ، ومنح الأولوية للمصالح والقيم الانسانية .

ضمان الامن الدولي عن طريق نزع السلاح النووي التدريجي بالاستناد الى ضمانات سياسية وقانونية يعتمد عليها ، وكذلك ضمان مراعاة مصالح جميع الدول بدقة . وينبغي أن تتضمن هذه الجهود ، كمرحلة مؤقتة تعريفا دقيقا وعاجلا للمعايير العملية للحد الأدنى من الردع فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، بما فيها الأسلحة النووية التكتيكية .

التوصل في وقت مبكر الى اتفاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بمقدار ٥٠ في المائة ، وبشأن حظر كامل شامل للأسلحة الكيميائية ، وبشأن وقف التجارب النووية .

تخفيض القوات المسلحة التقليدية المنتشرة في أوروبا لدى الدول الاعضاء فسي الحلفين العسكريين إلى الحد الكافي بشكل معقول بالنسبة للأغراض الدفاعية ، الأمر الذي من شأنه أن يقضي بشكل فعال على قدرة شن هجوم مفاجئ والشروع في عمليات هجومية واسعة النطاق . والاسهام الكامل في تحقيق اتفاقات واسعة في مفاوضات فيينا في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٠ ، وأن تكون هذه الاتفاقات قابلة للمصادقة عليها على أعلى المستويات .

القيام في موعد مبكر بوضع مجموعة جديدة نوعيا من تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا وتوسيع نطاق تطبيقها .

انشاء نظام مراقبة موثوق وواسع النطاق من أجل عملية نزع السلاح .

اتباع سياسة انفتاح عالمية ، تشمل الفضاء الجوي والارض برا وبحرا وكذلك الفضاء الخارجي ، من شأنها الاسهام في تحقيق الامن الدولي الشامل .

العلاقات الاقتصادية

السماح بتفاعل حر متكافئ بين النظم الاقتصادية وبعمليات تكامل على أساس التعاون الواسع النطاق ، تجاريا واقتصاديا وعلميا وتقنيا وكذلك مناعيا ، بغية تحقيق استغلال مشترك أكثر كفاءة للموارد المادية والمعنوية في أوروبا والبلدان الأخرى ، وتحسين امكانيات جميع البلدان للمشاركة في أنشطة المنظمات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية ، مثل مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي .

الحيلولة دون تعمق الفارق في مجال التنمية الاقتصادية عن طريق دعم نمو اقتصادي متوازن وحل المشاكل المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية بشكل يتفق والمصالح الانمائية لمختلف البلدان ، بغية تحسين الحياة نوعيا .

حماية البيئة

استرداد التوازن بين الانسان والطبيعة ، وكذلك استصلاح بيئة الانسان عن طريق الجمع بين التطوير العلمي والتقني من جهة وتحسين حالة النظم الايكولوجية العالمية والاقليمية ، من جهة أخرى .

دعم التنمية الاقتصادية الممكن استمرارها بيئيا ، وكذلك دعم التطور وتبادل التكنولوجيا السلمية بيئيا كمسؤولية مشتركة بين جميع الدول ، وتنظيم تمويل التدابير لحماية البيئة ، على الصعيد الدولي عند الضرورة . والغرض من ذلك أخذ الجوانب البيئية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمية والاقليمية والوطنية .

استخدام امكانيات الأمم المتحدة ولجنتها الاقتصادية لأوروبا على نحو أكثر كفاءة في حل المشاكل البيئية المشتركة . ومن المشاكل التي تتطلب اتخاذ تدابير

بأكثر الأوجه استعجالا التغييرات السلبية في الغلاف الجوي ، والعناصر الملوثة للهواء . كما يجب بذل الجهود لتحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

حماية النظم الايكولوجية الاقليمية واستصلاحها ، وتنمية التعاون الدولي لحماية البيئة في المنطقة القطبية الشمالية ، وكذلك إحياء البيئة البحرية في بحر البلطيق .

البعد الانساني

إعمال حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي تم الاتفاق عليها دوليا ، في كل مكان وبأوسع مدى ممكن كمعيار لممارسات الدول ، والإعمال الديناميكي للبُعد الانساني لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وإغنائها في المؤتمر المعني بالبُعد الانساني لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي سيعقد اجتماعه المقبلان في كوبنهاغن في عام ١٩٩٠ وفي موسكو في عام ١٩٩١ .

السماح بالتبادل الحر المنفتح للناس والأفكار والمعلومات والقيم الروحية والشفافية والخبرات المتأتية عن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ، وذلك بقصد القضاء على أنماط تفكير الماضي وتصوراته العدائية العميقة الجذور والحيلولة دون ظهورها ثانية ، وإحلال صورة الشريك محلها في وعي الأجيال الجديدة ولاسيما أجيال الشباب .

التوفيق بين قوانين الدول وأنظمتها وممارساتها وسياساتها من جهة ، والتزاماتها الدولية من جهة أخرى .

احترام ممارسة الاقليات الإثنية الوطنية لحقوقها بحرية وضمن مساواتها الكاملة بالاقليات الأخرى دون أي تمييز من أي نوع كان .

تعزيز البُعد البرلماني للحوار الأوروبي ، وتكثيف الاتصالات بين ممثلي البرلمانات والاستغلال المشترك للخبرات الناجمة عن عمل الهيئات الديمقراطية ، ومنها مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي ومجلس بلدان الشمال الأوروبي ، وكذلك تعزيز الاتصالات الأوروبية الواسعة النطاق بين الأوساط الاجتماعية كافة .

القيام بعمل مكثف لمكافحة عناصر الخطر التي تتجاوز الحدود الوطنية ،
بما فيها الإرهاب الدولي والجريمة والمخدرات والأوبئة .

تعزيز وتعميق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمجملها من الناحيتين
النظرية والعملية ، وذلك كتقدم تدريجي نحو أوروبا الموحدة ، أوروبا الدول
المتمسكة بحكم القانون ، أوروبا الثقة والانسجام والانفتاح والاستقرار ، أوروبا التي
لا تنكفئ على نفسها بل تبقى منفتحة ازاء جميع القارات .

عقد اجتماع جديد على أعلى مستوى متوفر في الدول المشتركة في مؤتمر الأمن
والتعاون في أوروبا بشأن متابعة الاجتماع الذي سينعقد في هلسنكي في عام ١٩٩٢ .

وعلى أساس هذا الإعلان سيبنى الاتحاد السوفياتي وفنلندا أنشطتهما الدولية
وتفاعلهما لصالح السلام ، كما سيبنيان تعاونهما وعلاقات حسن الجوار بينهما ؛
ويدعوان البلدان والشعوب الأخرى الى معاضدتهما في هذه المهمة .

هلسنكي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩

م . س . غورباتشوف

ماونو كويغستو
